

Distr.: General
28 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٦ (و) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: الأسلحة الصغيرة

عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه
تقرير الأمين العام
إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة	-	أولا
٣	الردود الواردة من الحكومات	-	ثانيا
٣	الهند		

أولا - مقدمة

- ١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قررت الجمعية العامة، بقرارها ٥٤/٥٤ تاء إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الدول وتعدّد ثلاث دورات على الأقل، على أن تعقد أولاها في نيويورك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠.
- ٢ - وبالقرار نفسه، دعت الجمعية جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تقوم، استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بإبلاغ الأمين العام آرائها بشأن جدول أعمال المؤتمر والمسائل الأخرى المتصلة به. وطلبت إلى الأمين العام أن يحيل تلك الردود إلى اللجنة التحضيرية.
- ٣ - وبمذكرة شفوية مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ دُعيت جميع الدول الأعضاء، إلى إبلاغ الأمين العام وجهات نظرها في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد قامت بذلك فعلا، ويفضل أن يكون ذلك بحلول ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- ٤ - وقد أدرجت ردود الأرجنتين وتايلند وكندا في الإضافة إلى تقرير الأمين المعنون "عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه". وأُتيح ذلك التقرير وإضافته (A/54/260 و Add.1) للوفود خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية.
- ٥ - ويرد رد الهند في الفرع الثاني أدناه.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الهند

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

مقدمة

تؤيد الهند عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وقد شاركت بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية في نيويورك أوائل عام ٢٠٠٠. وتعترم الهند المساهمة بنشاط في دراسة الأمين العام التي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من منطوق قرارها ٥٤/٥٤ تاء، بشأن إمكانية قصر صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على الصانعين والتجار المأذون لهم بذلك من

الدول. وتعتقد الهند أن هذه الدراسة، التي ستشمل أنشطة الوساطة، وبخاصة الأنشطة غير المشروعة، المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستشكل مساهمة هامة في المؤتمر. وتشارك الهند أيضا بنشاط في المفاوضات الجارية في فيينا بشأن مشروع بروتوكول لمكافحة "تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة"، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة المقترحة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

التكامل مع المبادرات الأخرى

٢ - ينبغي اعتبار المفاوضات الجارية في فيينا، التي تتناول جانبا كبيرا من المشكلة، أي الطابع الإجرامي لصنع الأسلحة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، عملية تكميلية للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويُعد المؤتمر الذي سيعقد عام ٢٠٠١ فرصة مفيدة لتوسيع نطاق ما أنجز في فيينا ليشمل، حسب الاقتضاء، ليس فقط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بخلاف الأسلحة النارية التي في حوزة مدنيين، بل يشمل أيضا عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها الحكومات.

٣ - وقد تابعت الهند عن كثب وأيدت أعمال أول فريق للخبراء الحكوميين تلك الأعمال التي أفرزت في عام ١٩٩٧ تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (A/52/298)، المرفق). ونحن نعتقد أن تقرير عام ١٩٩٧ والتقرير الذي تلاه في عام ١٩٩٩ (A/54/258)، شملا جوانب كبيرة من الموضوع، بأن أوضحا المسائل الجوهرية وحققا اتفاقا بشأن اتخاذ تدابير للتصدي لظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدمت أيضا مساهمات قيمة في تقرير الأمين العام المتصلين بمشكلة الذخائر والمتفجرات (A/54/155) وبشأن الإمكانية العملية لإجراء دراسة بشأن قصر صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على الصانعين والتجار المأذون لهم بذلك من الدول (A/54/160). وتنعكس الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي أيضا في عمل لجنة الأمم المتحدة لترع السلاح، ولا سيما في المبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي^(١) والمبادئ التوجيهية التي وضعت عام ١٩٩٩^(٢). وتعتقد الهند أن لهذه الجهود ما يبررها على الدوام، ويمكن للتدابير التي تقترحها أو التعريفات التي تستخدمها أن تساعد في أعمال المؤتمر الذي سيعقد عام ٢٠٠١.

٤ - وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات الإقليمية بشأن مختلف جوانب هذه المشكلة، بما في ذلك السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء تراكم الأسلحة الصغيرة وانتشارها الذي يزعزع الاستقرار والحد منها في فترات ما بعد انتهاء الصراعات. وتعتقد الهند أن الجهود الإقليمية،

بحكم طبيعتها، لا تعالج الطابع العالمي لاكتشاف مصادر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وشبكات الوسطاء، والتجار، والعملاء الماليين والناقلين، التي تعمل عبر الحدود الوطنية بشكل متزايد. وغالبا ما لا تتصدى هذه الجهود عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها الحكومات وتصلح فقط كآلية لتيسير التعاون الإقليمي لوكالات إنفاذ القانون. وحتى فيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، فإن الخبرة في مجال إنفاذ القوانين محدودة، وقد بدأت تظهر بالفعل مشاكل تتعلق بنقص قدرة الدول في هذا المجال. والأهم من ذلك أن بعض المناطق لم تستطع إنشاء قواعد وأطر إقليمية للتعاون نظرا للقيود السياسية المعروفة جيدا، لذلك فإنها تحتاج إلى إطار دولي لمعالجة مشكلة تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أن هذا الأمر ليس مقصورا على حل واحد فقط. إذ ينبغي للمؤتمر استعارة عناصر من التجارب الإقليمية والاستفادة منها كما تحتاج المبادرات الإقليمية إلى الإفادة من دعم الإطار الدولي الذي من المتوقع أن يوفره المؤتمر. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يساعد في مواءمة القواعد الإقليمية والعالمية التي تعيننا على أن نحدد، مع مرور الوقت، ما هو مشروع وما هو غير مشروع.

أهداف المؤتمر

٥ - ينبغي أن تتمثل أهداف المؤتمر في تعزيز الجهود الدولية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه والقيام، في هذا الصدد، بالتنوعية وشحن الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي. ويجب على المؤتمر أيضا أن يشجع القيام، على أساس مستدام، بوضع قواعد يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

النطاق

٦ - بالقرار ٥٤/٥٤ تاء حددت الجمعية العامة نطاق عمل المؤتمر بأنه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتعتقد الهند أن جانبا كبيرا من الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتمثل في عمليات نقل قانونية يتم القيام بها للاستجابة لاحتياجات الدول المشروعة للدفاع عن النفس، وصون السلم والأمن الداخليين وتأمين الظروف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أجواء سلمية لفائدة شعوبها، والقدرة على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. غير أن الخط الفاصل بين الاتجار المشروع بغرض تلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لكل من الأفراد والدول، واتباع نهج التهريب التقليدية ليس واضحا. وعلاوة على ذلك، تكون معظم الأسلحة غير المشروعة أسلحة مشروعة في البداية، وثمة عدة حالات أضفيت فيها الشرعية على عمليات نقل غير مشروعة من خلال استخدام مستندات مزورة، إلخ. ولذلك، ينبغي للمؤتمر المقترح، مع

تأكيد على مبدأ مشروعية مثل هذه التجارة القانونية، أن يقوم بتمديد نطاق المداولات ليشمل عمليات النقل هذه ما لم تكن مصدرا لتحويل مسار الأسلحة وتداولها بصفة غير مشروع. وينبغي للمؤتمر أيضا اعتماد نهج متكامل إزاء الذخائر والمتفجرات. ذلك أن الأسلحة الصغيرة لا تقتل وإنما هي مجرد أجهزة لإطلاق الذخائر والمتفجرات. وفي الكثير من الحالات، لا يمكن فرض مراقبة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلا بتأمين المراقبة على الذخائر. لذا فإن اعتماد نهج أضيق نطاقا سيأتي بنتائج عكسية.

٧ - ولئن كانت الهند تلاحظ ضرورة اعتماد نهج شامل ومتكامل لتحقيق الأمن والتنمية، فهي تعتقد أن مداولات المؤتمر ينبغي أن تحقق توازنا صائبا بين نهج خالص لترع السلاح، يركز على مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منها، ونهج متغير بتغير الظروف. وثمة شعور بالقلق لأن تنفيذ معايير سياسية، بخلاف الحد من الأسلحة، في سياق نهج شاملة يمكن أن يضع عبئا أثقل على كاهل البلدان النامية. ولذلك، ينبغي حصر معالجة المسائل التي تخضع للظروف في الجوانب، التي ينبغي تناولها على وجه الأولوية من جوانب مشكلة تكاثر الأسلحة الصغيرة المتعددة الأوجه. وتعتقد الهند أن العمل الدولي ينبغي أن يولي الأولوية لمكافحة الصلة الوثيقة بين تكاثر الأسلحة الصغيرة، والإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال و "الأسواق المشبوهة" التي تغذي هذه الصلة.

الوثائق الختامية

٨ - ينبغي للمؤتمر أن يعتمد إعلانا ووثائق موضوعية، بما فيها برنامج عمل دولي يتضمن تدابير، متفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي معا. وقد لا يحتوي برنامج العمل على تعهدات ملزمة قانونا، غير أنه يمكن أن يفسح الطريق لمثل هذه التعهدات، وينبغي له بكل تأكيد أن يوفر الأساس لقيام المجتمع الدولي بالمزيد من النظر الموضوعي وأعمال المتابعة. وبعد أن تتعهد الدول في الإعلان بفرض المراقبة على جميع أجزاء سلسلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمكن للمؤتمر أن يمضي في تحديد تدابير محددة في برنامج العمل يمكن تعزيزها بتدابير مناسبة لتحقيق الشفافية وبناء الثقة. وتعتقد الهند أيضا أن وثائق المؤتمر ينبغي أن تنص على تدابير لتعزيز التعاون والتشاور.

جدول أعمال المؤتمر

٩ - ينبغي أن يكون جدول أعمال المؤتمر عمليا وأن يوجه على نحو يحقق نتائج موضوعية. وينبغي أن يتيح مجالاً للمرونة ليتسنى للمؤتمر أن يعالج جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

النظام الداخلي

١٠ - ينبغي للدول الأعضاء، لدى البت في مشروع النظام الداخلي للمؤتمر، أن تضع في اعتبارها أن نجاح المؤتمر سيُقيّم بما يبديه المؤتمر من قدرة على تحقيق أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء فيما بين الدول المشاركة لكفالة تحقيق أثر إيجابي لتوصياته على المدى الطويل. وفي حين يتعين ألا تعمل الالتزامات النابعة من المؤتمر على إضعاف طابعه الأساسي، بوصفه مؤتمراً للدول، يمكن أن تقدم الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة مساهمات قيمة بوصفها منظمات ووكالات مراقبة. وقد وجهت إليها دعوة دائمة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة المسموح لها بالمشاركة استناداً إلى معايير متفق عليها للحضور كمراقب في الجلسات المفتوحة للجنة التحضيرية والمؤتمر.

مسائل أخرى

١١ - وبخصوص مكان انعقاد اللجان التحضيرية اللاحقة والمؤتمر نفسه، سيكون اختيار الهند مبنياً على أهمية كفالة مشاركة جميع الدول بفعالية، بما يتفق وموقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٢ (A/51/42)، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٢ (A/54/42)، المرفق الثالث.